

سازمان

الخطاب المذكور، عبد الحفيظ عبد الرحمن

تلقت لجان الدفاع عن المحريات المديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، اليوم الأربعاء في 1ايلول 2010 بنا موافقة القاضي المفرد العسكري الثالث بحلب على طلب إخاء سبيل الزميل عبد الرحمن عضو مجلس أمناء منظمة حقوق الإنسان في سوريا - مافت.

وكان المرحوم عبد الحفيظ قد مثل يوم 30 / 8 / 2010 أمام القاضي المفرد العسكري الثالث بحلب، لاستجوابه بالتهم المسند إليه، وهو الانتقام إلى جمعية سياسية محظورة، سندًا لأحكام المادة (288) من قانون العقوبات السوري العام، حيث تم تأجيل جلسة المحاكمة ليوم 19 / 9 / 2010 للدفاع.

يذكر أنه وفي يوم الثلاثاء 23/2/2010 أقدمت دورية أمنية على اقتحام منزل المنشط المحقق عبد الرحمن في حي المشرف -محافظة محاف

بـ ظـةـ حـ

شمال
سورية
،
وقد
باعتقاله
ومصادرة
مكتتبته،

وهي
كتب
أدبية
من
شعر

وقصة
كتبها
بلغته
المكردية
الأدم
كتبها
خلال
أكثر
من
عشرين
عاماً
وبعض
المترجمات
المأدبية
من
اللغة
العربية
إلى
اللغة
المكردية،
وكامل
المكتب
المكردية
والمعاجم
والقواميس
والمأقراص
المدمجة
وأقراص
المأذاني
والمأعراس
وألبومه
الشخصي،
وحاسوبه
الشخصي،
وطابعة
'
بالإضافة
إلى
كتب
لتعليم
الأطفال
للغة
المكردية
وبعض
مطبوعات
حقوق

الإنسان

وبعد
ذلك
تمت
إحالته
إلى
فرع
المفهاء

-
الأمن
السياسي

-
دمشق
ومن
ثم
إلى
سجن
المسلمية
السجن
المركزي
بمدينة
حلب

وجدير بالعلم أن السيد عبد الحفيظ عبد الرحيم عبد الرحمن من مواليد 1965 متزوج ولديه عدداً من الأطفال وهو المعيل لأسرة مؤلفة من 13 شخصاً، ومن فيهم أبوه المطاعن في المسن والمريض، وهو محاسب.

في
شركة
تجارية
بحلب
. .
ناشط
في
مجال
حقوق
الإنسان
وعضو
مجلس
الأمناء
في
منظمة
حقوق
الإنسان
في
سورية
(
ماض
(
مدرب
دولي
لحقوق
الإنسان
,
أديب
وكاتب
وصحفي

يعاني من حالة صحية صعبة، و من عدة أمراض منها:الروماتيزم-التحسس المجلدي الدائم-تحسس دائم في العيون "رمد دائم -وجو
ح د
صبيات
صغريرة
في
الكلى
-
قرحة
معدية
مزمنة
-
يعاني
من

دوادر
دائهم
نتيجة
المتهاب
اذن
ووسطى

إننا في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا ان نرحب باخلاء سبيل المناشط الحقوقى المعروف، فإننا
نطالب
السلطات
المسورية
بحفظ المدعوى وايقاف
محاكمته
واسقاط
كلية
المتهم
الموجهة
المية

، وإننا
نطالب
الحكومة
المسورية
بوقف
محاكمة
المواطنين
المسوريين
أمام
القضاء
العسكري

، بما
انه
يشكل
انتهاكا
مستمرا
لحقهم
في
محاكمة
عادلة

وجدير
بالعلم

أن
المقضاء
ال العسكري
هو
قضاء
مختص
قائونا
بالجرائم
التي
نص
عليها
قانون
المعقوبات
العسكرية
,,
أي
يختص
المنظـر
بالجرائم
التي
يرتكـبها
ال العسكريـون
بـما
يـتعلق
بـإـخـالـهـم
بـمـهـمـاتـهـم
وـتـنـفـيـذ
الـأـوـامـر
وـالـتـعـلـيمـات
الـعـسـكـرـيـة
فـقـطـ
,,
ولـكـنـ
الـحـاكـمـ
الـعـرـفـيـ
بـمـوجـبـ
قـائـونـ
الـطـوارـئـ
مـدـ
اختـصـاصـهاـ
استـثنـائـياـ
لتـشـمـلـ
كـافـةـ
الـمـدـاعـوـىـ
الـتـيـ
يـكـونـ

طوفا
فيها
عنصر
عسكري
حتى
لو
كان
المجرم
منصوص
عليه
في
قانون
العقوبات
المعادي
كما
شمال
احتصاصها
دعاوي
معينة
حتى
لو
كان
أطراها
مدنين
'
ويتمكن
للحاكم
المعرفي
بموجب
قانون
الطوارئ
إحالة
أي
دعوى
 أمام
المقضاء
ال العسكري
للنظر
فيها
'
و
أنتا
نبدى
قلقنا
البالغ
من

استمرار
هذه
الآليات
المتى
تمارس
في
المضاء
و
المتى
تحمل
دلائل
واضحة
على
عدم
استقلاليته
و
حياديته
و
تبعيته
لأجهزة
المتنفذية،
مما
يشكل
استمرا
في
انتهاك
الحكومة
المسورية
للحربيات
المأساوية
 واستقلال
المضاء
المتى
تضمنها
المواشيق
المدولية
المتعلقة
بحقوق
الإنسان
المتى
وقدت
وصادقت
عليها
الحكومة
المسورية،
وإن

هذه
الإجراءات
تخل
بالتزاماتها
المدولية
وتتحديدا
بموجب
تصديقها
على
المعهد
الم الدولي
المخاص
بالحقوق
المدنية
والسياسية
التي
صادقت
عليه
سورية
بتاريخ
2141969
ودخل
حيز
النفاذ
بتاريخ
2331976
وبشكل
أخص
المادة
4
 والمادة
14
 والمادة
19
 من
هذا
المعهد
. .
كما
نعود
ونؤكد
على
ضرورة
المتزام
الحكومة
المسورية

بكلفة
الاتفاقيات
المدولية
المتعلقة
بحقوق
الإنسان
التي
وقدت
وصادقت
عليها
.

وإننا نتوجه إلى السيد رئيس الجمهورية العربية السورية وبصفته رئيسا لمجلس القضاء الأعلى، من أجل التدخل لإخلاق ملف محاكمات أصحاب الرأي والمضمير، وإسقاط المتهم الموجهة إليهم، وإخلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح ١٠ كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي في سوريا. كما ذُوِّكَ على ضرورة التزام الحكومة السورية بكافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي وقعت وصادقت عليها، وبتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين ، تموز 2005 .

دمشق في 192010

لجان الدفاع عن المحريات المديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

مكتب الأمانة